الاعتدال ودوره في ترسيخ القيم المدنية
دراسة تحليلية في ضوء متطلبات الوضع العراقي
Moderation and its role in consolidating civil values an analytical study in light of the requirements of the Iraqi situation

ا.د. خالد عليوي جياد العرداوي
Prof .dr. Khalid Oleiwi Jiad Al ardawi
جامعة كربلاء / كلية القانون
Kerbala University \ College of law
Email:khalid19751986@gmail.com

الملخص

ان القيم المدنية تشكل المرتكز الأساسي لقيام الدولة المدنية الحديثة، وتزداد أهميتها في الديمقراطيات الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية من الدكتاتورية والحكم الشمولي القاسي الى الديمقراطية التنافسية، كما هو الحال في العراق. ان وجود القيم المدنية يعزز حكم القانون، ويعطي القوة للمؤسسات الدستورية، ولا تكتسب القيم المدنية قوتها وثباتها واستمراريتها مع انتشار الأفكار ومناهج السلوك المتطرفة والعنيفة، لذلك نحتاج الى منهج معتدل مناسب يحكم القيم التي يفضلها الناس ويحدد اتجاهاتهم السلوكية. ان تحديد مفهوم الاعتدال، وعلاقته بالقيم المدنية، ومتطلبات نجاحه في العراق يشكل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث، اما الفرضية التي يقوم عليها فهي: وجود منهج مناسب وصحيح للاعتدال يعزز قوة القيم المدنية التي بدورها تساهم في بناء الدولة وتحافظ على تماسكها الاجتماعي والمؤسساتي، وان ترسيخ هذا المنهج عراقيا يقتضي توفير شروط محددة بدونها يكون الحديث عن الاعتدال مجرد حديث فوقي غير قابل للتطبيق. ومن اجل اثبات الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور انشغلت بالإجابة عن الأسئلة الرئيسية المحددة في الإشكالية أعلاه، وانتهى البحث الى خاتمة تضمنت الاستنتاجات الرئيسة له، فضلا عن عدد من التوصيات الموجهة الى صانع القرار والنخب المؤثرة، ولعل اهم هذه التوصيات هو عدم النظر الى الحديث عن الاعتدال كترف فكري، بل هو حاجة أساسية لبناء الدولة العراقية على أسس عصرية صحيحة.

الكلمات المفتاحية: القيم المدنية، الاعتدال، دولة القانون والمؤسسات، الديمقراطية، القيادة، المواطنة.

Summary

Civil values constitute the main basis for the establishment of a modern civil state, and their importance increases in emerging democracies that are in transition from dictatorship and harsh totalitarian rule to competitive democracy, as is the case in Iraq. The existence of civic values enhances the rule of law and gives strength to constitutional institutions. Civil values do not gain their strength, stability and continuity with the spread of extremist and violent ideas and methods of behavior. Therefore, we need an appropriate moderate approach that governs the values that people prefer and determines their behavioral trends. Defining the concept of moderation, its relationship to civic values, and the requirements for its success in Iraq constitutes the main problem of this research. The Iraqi approach requires the provision of specific conditions, without which the talk of moderation is just an overarching talk that is not applicable. In order to prove the hypothesis, the research will divided into three axes that were preoccupied with answering the main questions identified in the above problem. About moderation as an intellectual luxury, rather it is a basic need for building the Iraqi state on correct modern foundations.

Keywords: civic values, moderation, rule of law and institutions, democracy, leadership, citizenship.

المقدمة

يشكل بناء الدولة الحديثة عملية معقدة وصعبة للغاية، فهي لا تنطوي على تشابك وظائفها وصلاحياتها، وتعدد مراكز صنع قرارها السياسي والثقافي فحسب، بل هي تنطوي –أيضا-على صيرورة تاريخية طويلة لتطور وترسيخ منظومة القيم المناسبة لها. ان منظومة القيم في الدولة الحديثة، التي يمكن تسميتها بدولة القانون والمؤسسات، تختلف اختلافا جذريا عن تلك المنظومة التي كانت سائدة في ظل دول العصور الوسطى، عندما كانت السمة السائدة للدول الغزو والانتشار الامبراطوري، حيث مركزية الحاكم وتأليهه-في بعض الأحيان. وإدراك هذه الحقيقة أمر مهم للغاية لفهم العلاقة التي تربط الاعتدال كفضيلة سامية عدها القدماء أم الفضائل بمنظومة القيم السائدة في دولة حديثة تختلف تماما عن دول العصور الوسطى، فالدولة الحديثة بمواصفاتها المعروفة أكاديميا لا قيام لها بدون وجود منظومة متقدمة من القيم المدنية ترتكز على الرفق، والتسامح، وقبول الاخر، والبحث عن الحلول الوسطية للمشاكل والنزاعات بلا تفريط او افراط في الحقوق والواجبات، وربط قوة العقائد والمبادئ بقدرة أصحابها على اسعاد الناس وتقديم الخدمات اليهم... ولا يمكن لهذه القيم ان تزدهر وتشتد بدون فضيلة الاعتدال. لقد واجه توطين الدولة الحديثة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المعاصرة، لاسيما في العراق مشكلة ضعف منهج الاعتدال في خطاب تياراتها الرئيسة الدينية والسياسية، الى جانب سيادة منهج التطرف والاقصاء في معظم الأحيان، حتى بات استمرار هذه المشكلة خطرا جسيما ينذر بتشظي الدولة وتشرذمها وتقسيمها. لذا صار أمرا واجبا وملحا مغادرة فضاء التطرف بكل مسمياته والاقبال بإخلاص على منهج متفق عليه للاعتدال بجميع صوره، يساهم في إعادة الاعتبار لمنظومة القيم المدنية وبناء الدولة الحديثة، فلا دولة حديثة بدون منظومة قيم مدنية حضارية، ولا منظومة قيم مدنية حضارية بلا اعتدال.

ونظرا لأهمية الاعتدال في بناء الدول، فان المشكلة الرئيسة التي يعالجها هذا البحث هي: تحديد ما نقصده بالاعتدال؟ وعلاقة منهجه ببناء الدولة في العراق من منظار دوره المهم في تطوير منظومة القيم؟ ومتطلبات ترسيخه في مجتمعنا العراقي المعاصر؟

ويقوم البحث على فرضية مفادها: ان وجود منهج الاعتدال سيعزز قوة القيم المدنية التي بدورها تساهم في بناء الدولة وتحافظ على تماسكها الاجتماعي والمؤسساتي، وان ترسيخ هذا المنهج عراقيا يقتضي توفير شروط محددة بدونها يكون الحديث عن الاعتدال مجرد حديث فوقي غير قابل للتطبيق على ارض الواقع.

اما المنهجية المعتمدة في هذا البحث فستكون مبنية على منهج التحليل الوصفي وقليل من المنهج النظمي. ولإثبات الفرضية اعلاه، سيتم تقسيم البحث الى المحاور الثلاثة الآتية:

I.المحور الأول
مفهوم الاعتدال

البحث في مفهوم الاعتدال من المواضيع التي شغلت الساحة السياسية في الشرق الأوسط في العقود الثلاثة او الأربعة الأخيرة من نهاية الالفية الثانية وبداية الالفية الثالثة، وقد كان محور الكثير من الدراسات والبحوث والمقالات. لذا لا يأتي البحث فيه هنا بهدف التكرار، بقدر ما يهدف الى ترسيخ الاعتدال كقيمة ومنهج في عقول وضمائر الافراد والجماعات والقيادات في مجتمعاتنا، فعلى كثرة ما كتب عن الاعتدال لا زال امام هذه المجتمعات طريق طويل لاسيعاب وإدراك مفهومه واهميته في انقاذها من وهدة التطرف والغلو التي اصابتها وهددت بقائها، بل ومزقت دولها، وبددت ثرواتها .

ان فهم الاعتدال يعني فهم المسار الأفضل للذهاب الآمن نحو مستقبل أفضل حلم ويحلم به الجميع، ولكنهم في معظم الأحيان لم يصلوا اليه؛ ربما لضعف توظيفهم لمنهج الاعتدال في منظومة القيم والسلوك الفردية والمجتمعية. وعليه-ومن باب التذكير والإفادة-سنحاول باختصار شديد تحديد ماذا يُقصد بالاعتدال؟

ان الاعتدال كما ورد في اللغة العربية هو مصدر مشتق من الفعل عدلَ، والعدل هو "ما قام في النفوس إنه مستقيم، وهو ضد الجور... وفي أسماء الله تعالى: العدل وهو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم.[١] لذا يقول صاحب كتاب (معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن): إنه "... بالعدل قامت السماوات والأرض تنبيها إنه لو كان ركن من الأركان الأربعة في العالم زائداً على الآخر أو ناقصاً عنه على مقتضى الحكمة لم يكن العالم منتظما".[٢] أما الاعتدال فهو التوسط بين حالين في الكم أو الكيف وعدم الميل إلى المواقف الطرفية "وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدلته... وإذا مال شيء قلت عدلته أي أقمته، واعتدل أي استقام".[٣]

والاعتدال من "أمهات الفضائل"، فهو فضلاً عن الاستقامة والوسطية، يشير إلى "الاتزان في الحكم والرأي[٤]"، فيقترب معناه اللغوي من معنى السماحة بما فيها من يسر وسهولة واستواء وتجرد من العقد، لذا قيل إن الإسلام يمثل الحنيفية السمحاء .[٥]

---

(١) أبن منظور، *لسان العرب*، ج٩، ط٣، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ نشر)، ص٨٣. وللمزيد انظر: محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص٤١٧-٤١٨. إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، ط٢، (إستانبول: دار الدعوة، ١٩٨٩)، ص٥٨٨. الخليل بن أحمد الفراهيدي، *كتاب العين*، ط١، (بيروت: مكتبة ناشرون، ٢٠٠٤)، ص٥٢١-٥٢٢.

(٢) سميح عاطف الزين، معجم *تفسير مفردات ألفاظ القرآن*، (بيروت: الدار الأفريقية – العربية، ٢٠٠١)، ص٥٨٣-٥٨٤.

(٣) أبن منظور، مصدر سابق، ص٨٥.

(٤) أنطوان نعمة وآخرون، *المنجد في اللغة العربية المعاصرة*، ط١، (بيروت: دار المشرق، ٢٠٠٠)، ص ٩٥٤-٩٥٦.

(٥) للمزيد أنظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، مصدر سابق، ص٤٤٧. أنطوان نعمة وآخرون، مصدر سابق، ص٦٩٧.

اما الاعتدال اصطلاحا فهو يشكل النقيض اللغوي والضد النوعي لمنهج التطرف والغلو والإرهاب والاقصاء تحت أي شعار كان، وباي طريقة كانت، طالما يشير المنهج الأخير الى "عدم التوسط، وأخذ الأشياء من أطرافها، فالمتطرف من الناس والقوى يمثل العنيف المغالي في قوله أو فعله. فلا تراه الا مفُرِطا أو مفُرَطا... وهكذا يعني الاعتدال التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع، وبين التفريط والتقصير، فالاعتدال وسط بين طرفين هما: الافراط والتفريط، وهو الاستقامة والتزكية والتوسط والخيرية". [١]

ومن خلال ما تقدم من فهم لغوي واصطلاحي لمعنى الاعتدال، يتضح ان منهج الاعتدال يرتكز على ركنين او دعامتين أساسيتين هما: الاستقامة، والوسطية. فالاستقامة تعني التزام الطريق الصائب المحمود في الموقف والسلوك، تجاه الذات والأخر، سواء كان انسانا ام كانت الطبيعة بجميع ما فيها من مخلوقات وثروات، وبدون الاستقامة لا يتحقق التوازن والاتزان في القيم والعلاقات والتنظيمات التي يتبناها او ينشئها الانسان، لاسيما في منظومة السلطة والحكم؛ لما تنطوي عليه هذه المنظومة من خصوصية وأهمية تجعلها من أكثر المنظومات خطورة وتأثيرا في حال انحرافها او فسادها. اما الوسطية فتعني الخيرية والسمو والقدرة في الحكم الصائب على الاخرين من منطلق القوة الكامنة في الذات، لا منطلق الضعف والتردد وعدم الفهم او التهور والاستعجال والتخبط، وكلما اتصف الانسان بالوسطية كلما أصبح أقرب الى الحق والفضائل الحسنة المحمودة وابتعد عن الانحراف والرذائل الفاسدة المذمومة التي تعزله عن غيره، فتقطع وشائجه معه، وتهدم الدعائم الجيدة الصلبة لثقافته وحضارته. [٢] ان الاعتدال كمنهج لا يحكم قيم الانسان وانماط سلوكه في الاشياء الكبيرة فقط، بل يحكم كل شيء يتعلق به، سواء كانت الاشياء صغيرة ام كبيرة، كطريقة اللبس والأكل، والانفاق والاستمتاع، والرضا والغضب، والحب والبغض، والاعتقاد والعبادة، والحكم والإدارة، بل وحتى الحرب والسلام. فالمعتدل في أموره الصغيرة البسيطة سيكون معتدلا في اموره الكبيرة الجسيمة، ولا يمكن الفصل بين الاثنين الا اذا حكمنا على الانسان بالازدواجية في تبني القيم والمواقف، وعندها لا نكون امام كائن بشري سوي، وانما كائن معقد مأزوم يفتقر الى الثقة والشفافية والقوة الحقيقية، ومثل هكذا كائن بشري سيرهق نفسه وغيره في مواقفه واحكامه، فكما يعجز عن بناء ذاته وتحقيق سموها سيعجز ايضا او يعاني كثيرا في علاقاته، وعند تشكيل وحداته التنظيمية من اصغرها وهي الاسرة وصولا الى اكبرها وهي الدولة، فتكون النتيجة عدم القدرة على الارتقاء الثقافي والحضاري.

(١) ينظر: خالد عليوي العرداوي، *الاعتدال والارهاب من سيسبق من؟*، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠٢٠)، ص٩٣-٩٤.

(٢) ينظر للمزيد: خالد عليوي العرداوي، "الاعتدال السياسي في الاسلام"، مجلة رسالة الحقوق، كربلاء-العراق، كلية القانون-جامعة كربلاء، عدد خاص (٢٠١٢)، ص١٩٧-١٩٨.

II . المحور الثاني
أهمية الاعتدال في تعزيز القيم المدنية

قبل الولوج الى الحديث عن أهمية الاعتدال في تعزيز القيم المدنية من المفيد ان نبين للقارئ الكريم المقصود بهذه القيم؟

في مقال عنوانه (القيم المدنية وبناء السلام الدائم) نشره كاتب هذه السطور جرى فيه تحديد معنى القيم المدنية بأنها" تمثل مجموعة القواعد والمبادئ الأخلاقية التي تحدد صفات وخصائص الفرد والمجتمع وتوجه في النهاية سلوكهما الاجتماعي، ومن هذه القيم: الحرية، والعدالة، والصدق، والأمانة، والايثار، والقوة كاقتدار وسيادة لا تغلب وهيمنة، والتسامح، والاحترام، ومداراة الاخرين، والتضامن، والتعاون، والشعور بالمسؤولية وغيرها. وهذه القيم من طبيعتها أنها قيم إنسانية شاملة تربط بين الافراد والشعوب بصرف النظر عن فوارقهم العرقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، ولذا فهي تشجع على وحدة الهوية الانسانية بين الناس مع احترام هوياتهم الفرعية سواء داخل دولهم ام خارجها، كما تشجع على احتواء الكراهية بينهم، وتعزز سبل المحبة واللطافة والسلام، تلك السبل التي تحفظ كرامة الانسان وتقوده نحو التقدم الاجتماعي والتطور الحضاري". [١]

وقوة هذه القيم تكمن في قدرتها على انتاج السلوك الحضاري للأفراد والجماعات، ذلك السلوك الذي يحفزها على الوحدة والتعايش ويجنبها الفرقة والشقاق والصراع وتحويل الاختلاف والتنوع بين الناس من عامل ضعف الى عامل قوة يحثهم على التنافس الإيجابي في طريق الابداع والتطور والرقي عند تشكيل العلاقات والمؤسسات وصياغة القوانين وقواعد السلوك المنظمة. لذا لا يمكن للدولة الحديثة ككيان قانوني سياسي تنظمه القوانين الضامنة والمنظمة لحقوق الافراد وحرياتهم، وتضبط ايقاعه مؤسسات دستورية تحضى بالمشروعية والشرعية الكافية؛ لتمتين أواصر الثقة والانسجام بين الحكام والمحكومين أن توجد فعلا على ارض الواقع وتأخذ سبيلها الى التطور والارتقاء بدون وجود منظومة فاعلة من القيم المدنية، فاذا كانت الدولة الحديثة هي الاطار الخارجي للوجود الإنساني المعاصر، فان القيم المدنية هي المحتوى الذي يحمي هذا الاطار ويمنع انحرافه عن المسار الصحيح نحو تعزيز كرامة الانسان وإعطاء معنى انساني لوجوده . وعليه، طالما أن العلاقة بين وجود القيم المدنية وبناء دولة حديثة نموذجية بهذا القدر من الضرورة والاهمية، إذا ما علاقة منهج الاعتدال بالموضوع؟

---

(١) خالد عليوي العرداوي، القيم المدنية وبناء السلام الدائم، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة الاحد ٦ شباط ٢٠٢٢ الساعة الحادية عشر صباح، الرابط الالكتروني:
https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/25570

تبدو علاقة منهج الاعتدال جلية وواضحة من خلال مساعدته عند تبنيه بطريقة صحيحة على إيجاد البيئة المناسبة لنمو وترعرع القيم المدنية، وبالتالي تطورها التراكمي المتصاعد في حال استمراريتها. لقد سبق لكاتب هذه السطور ان حدد في دراسة أكاديمية أربعة أمور مهمة يتركها منهج الاعتدال في منظومة القيم للأفراد والجماعات[١] ، وسيضيف اليها أمرين جديدين في هذه الدراسة ليكون العدد ستة أمور جوهرية تشهدها منظومة القيم المدنية عند تبني الاعتدال، كمنهج منظم للقيم ومحرك للسلوك، وكما يأتي:

١ـ دعم قوة القيم الإيجابية.

عندما فتح العرب المسلمون في صدر الرسالة الإسلامية المدن الخاضعة لسيطرة الروم، وراحت جيوش الروم تندحر أمامهم، جمع امبراطور الروم قادة جيشه وحكماء دولته وقال لهم:" انكم اليوم أكثر عددا، وأغزر مددا من العرب، وأكثر جمعا، وأعظم قوة، فمن أين أتاكم هذا الخذلان؟ وقد هزمتموهم مرارا، والآن قد علا عليكم العرب، وهم أضعف الخلق، عراة الأجساد، جياع الأكباد، لا عدد لديهم ولا سلاح، وقد غلبوكم على بصرى وحوران وأجنادين ودمشق وبعلبك وحمص!!

فسكت القادة عن جوابه، ثم قام حكيم يجيبه...قائلا: ان النصر والهزيمة لا يتعلقان بمقادير القوة المادية فحسب، وانما هناك قوى معنوية، ليست أقل قيمة من تلك، ان لم تكن أعظم منها أثرا في ترجيح كفة النصر، وقد علمت أن هؤلاء العرب ذوو أخلاق كريمة، صادقون في ايمانهم، ليس فيهم ظلم ولا عدوان، ولا يتكبر بعضهم على بعض، شعارهم الصدق، وخلقهم الأمانة، تحلوا بالشجاعة وقوة البأس، اذا حملوا علينا لا يرجعون، واذا حملنا عليهم لا يولون، يرون الدنيا دار فناء، والآخرة دار بقاء، فلا يرهبون الموت في سبيل أهدافهم، اذا غلبوا عاملوا المغلوبين معاملة سمحة رحيمة، واذا غُلبوا لم يثأروا من المستضعفين والمسالمين، اذا عاهدوا حافظوا على كلمة الشرف، ولم ينقضوا الميثاق، ولذا انفتحت لهم قلوب الناس، قبل أن يفتحوا البلاد، فانتصروا بعدد قليل وعتاد قليل.

فلما سمع...(الامبراطور) كلام الحكيم قال له: لقد صدقت، بهذه الشمائل انتصرت العرب علينا لا محالة، ولابد لهؤلاء العرب أن يملكوا ما تحت سريري هذا".[٢]

ان سبب الانتصار الوارد في هذه القصة البليغة يشير الى قوة مهمة تتطلب ان تمتلكها الشعوب والأمم الراغبة في التنافس مع غيرها والتفوق في هذه المنافسة الا وهي قوة القيم والمبادئ الإيجابية، فقيم الايمان، والشجاعة، والرفق، والرحمة، والثبات، والكرم، والتسامح، والمحبة، والأمانة، والوفاء، والعدل، والصدق،

(١) ينظر للمزيد: خالد عليوي العرداوي، الاعتدال والارهاب من سيسبق من؟، مصدر سابق، ص٩٩-١٠٥.

(٢) نقلا عن: ناصر حسين الاسدي، *جذور الارهاب: قراءة في ملفات التطرف*، (كربلاء المقدسة: مكتبة العلامة ابن فهد الحلي، ٢٠١٦)، ص٨٦-٨٧.

والتواضع، وعدم الظلم والعدوان، والعلم وغيرها من القيم النبيلة هي المقياس الذي يميز البشر بعضهم عن بعض، وتجعلهم بعدد صغير وموارد متواضعة يحققون ما يراه غيرهم معجزات، وهذه القوة العظيمة في ظل منهج التطرف والإرهاب لا يتم الالتفات اليها، بل ويتم طمسها والسخرية منها، فترى الناس تخشى الإرهابيين وتريد أن تتخلص من شرهم، ولا تجد للإرهابي تأثير الا على الضعفاء من البشر الذين يسهل تضليلهم. ولكن الساحة التي تزدهر فيها هذه القوة ويشتد بنيانها انما تكون ساحة الفكر والسلوك المعتدل، فالمعتدل من الناس فردا ومجموعا يكون محبوبا، ومؤثرا، وطالبا للمعرفة، ويسهل التواصل والتعامل معه، كما أنه يكون ناجحا في أسرته، ومكان عمله، ومحيطه الاجتماعي.

ان التأثير الذي يتركه منهج الاعتدال على فكر وسلوك الافراد والمجموعات يمثل قوة أمضى من قوة السلاح مهما تضخمت القوة الأخيرة، وهذه القوة يطلق عليها البعض أسم القوة الناعمة، تلك القوة التي تحدث عنها أبرز كتابها في الوقت الحاضر، اقصد الكاتب الأمريكي جوزيف س. ناي في كتابه (القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية) فقال عنها:" أنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة". [١] ويضيف منتقدا قوة الاكراه (القوة الصلبة) التي يؤمن بها البعض، ومنهم الارهابيون" من الصعب إدارة منظمة كبيرة بالأوامر وحدها، بل إنك محتاج كذلك الى جعل الآخرين يعتنقون قيمك..." [٢]، "... فاذا كان القائد يمثل قيما يريد الآخرون اتباعها، فستكون القيادة أقل كلفة. والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، اذ ان التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى. كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الاقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيرا ما يؤدي الى الإذعان". [٣]

وما سماه جوزيف س. ناي بالقوة الناعمة، سماه غاري هارت بالقوة الرابعة (قوة القيم أو المبدأ) الى جانب اشكال القوة الأخرى (سياسية، واقتصادية، وعسكرية)، وذلك في كتابه المهم (القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين) فقال في مقدمته:" في حالة الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين فان قدراتها: اقتصادية، وسياسية، وعسكرية وفي كل صنف من هذه القدرات التقليدية يوجد لدى الولايات المتحدة درجات من الضخامة، هي أكبر من قدرات أي أمة أخرى، صديقة أو منافسة. وهي في حالة القدرة العسكرية، أكبر من

(١) جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ط١، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦.

قدرات معظم أقوى الأمم العديدة التي تلي أمريكا مجتمعة. وتمتلك أمريكا أيضا قدرة رابعة، هي قوة المبدأ، وهي القدرة التي يمكن أن تكون بحق واحدة من أعظم أصولها في القرن الحادي والعشرين. والكثير يعتمد على استخدام هذا الأصل، وعلى كيفية استخدامه"".[١]

صفوة القول، ان القوة الأساسية لمنهج الاعتدال هي أنه يعزز قوة القيم أو المبادئ بين الناس، ويقوي جاذبيتهم وتفاعلهم الإيجابي مع بقية الشعوب والأمم على المدى الطويل، لتكون النتيجة شيوع المحبة والسلام، على خلاف ما يفعله منهج التطرف والإرهاب، الذي على الرغم من تضليله وجاذبيته الجزئية، فأنه يبقى منهجا موتورا، يثير الخوف والرعب، وعمره محدود على كل حال.

٢-تعزيز منظومة الأمن والسلم المجتمعي.

تبرز قيمة منهج الاعتدال من خلال تأثيره على منظومة الأمن والسلم الأهلي في مجتمعاتنا، فعندما يكون الاعتدال أساس البناء الفكري والسلوكي للناس، سيحفزهم ذلك الى التعامل مع بعضهم البعض بحرية وأمان، وحينها لن يكون اختلاف الرأي منطلقا لاستباحة الآخر-دما، وعرضا، ومالا، ودينا-بل ان الاختلاف سيكون مفتاحا للتأمل في الحقائق، ومنطلقا الى الابداع، والتميز، وحرية الرأي. فالناس لا يخشون ابداء رأيهم المختلف عندما يشعرون أنهم لن يهتكوا بسببه، وعندها يسود الامن بينهم حتى في أشد حالات الاختلاف، وسينعكس ذلك الأمن الفردي والاجتماعي على بناء السلم الأهلي، فالأمن بين البشر يُشيع السلم العام بينهم. وعلى خلاف ذلك يفعل منهج الإرهاب والتطرف، فأنه ينغلق على الذات، ويزداد عنفا وإرهابا كلما زاد انغلاقه، فيُكفر الناس على آرائهم ومعتقداتهم، وتستباح محرماتهم مهما علت قيمتها وجل قدرها، ليكون الخوف حاكما، وعدم الأمان أساسا في النظرة الى الرأي المختلف.

٣-زيادة الوحدة والتماسك الاجتماعي.

من الثمرات الإيجابية المهمة لمنهج الاعتدال هي أنه يزيد من الوحدة والتماسك الاجتماعي داخل مجتمعاتنا، فالاعتدال بقيمه الإيجابية، وحالة الأمان والسلم المصاحبة له، يقود الى خلق الرغبة في التعايش بين الناس، والتعايش لا يكون الا مع وجود الثقة، وطالما ان الثقة بين الافراد غالبا ما تكون النتيجة الحتمية لتنامي مشاعر المحبة والألفة والامن والسلم في المجتمع، فان النتيجة المنطقية الأخرى هي تعزيز الرغبة في التعايش، وعندها يتحول المجتمع من مرحلة الصراع أو النفور المتبادل بين الافراد الى مرحلة التنافس الإيجابي البناء الذي تكون قاعدته المهمة هي مبدأ التعايش. وهذا ما لا يستطيع تحقيقه منهج الإرهاب، الذي غالبا ما يأتي الى المجتمعات فيهتك مقدساتها، ويشتت جمعها، ويخرب قيمها، فتتحول الى مجتمعات

---

(١) غاري هارت، *القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة محمد محمود التوبة، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، ص١٥.

متصارعة، تعمها الكراهية، والغضب، والمشاعر الفردية والجماعية المتفرقة، ولا يحتاج الأمر الى دليل، فالأدلة ناصعة كالشمس في رابعة النهار، يشهد عليها تاريخ الإرهاب في حياة الناس في ماضيهم، كما يشهد لها تاريخهم المعاصر.

٤-الانفتاح الإيجابي على الآخر.

من الميزات المهمة التي يتركها منهج الاعتدال على سلوك معتنقيه هو انفتاحهم الإيجابي على الآخر، سواء أكان الآخر شريك في الدين أم المذهب أم الوطن أم القومية أم الإنسانية، فهذه المسميات لن تغدو عوائق للتعامل مع الآخرين، وانما على العكس تصبح عوامل اثراء للمعرفة الشخصية والعامة، فالآخر ليس عدوا دوما لابد من محاربته، بل هو مجرد انسان آخر مختلف بفكره وسلوكه يمكن أن أنفعه وأنتفع منه، واتفاهم معه على قواسم مشتركة، واتعاون معه كذلك على تشييد حضارة إنسانية افضل تزدهر فيها القيم، ويحيا فيها الجميع بسعادة، لذلك غالبا ما تكون الشعوب المتفوقة والمتقدمة أكثر انفتاحا على الآخر من غيرها، وكلما زاد التخلف قل الانفتاح وعم الجهل والظلام.

فالانفتاح الإيجابي على الآخر من مزايا منهج الاعتدال، وعلى العكس منه منهج التطرف والإرهاب، فالأخير لا ينظر بترحاب لأي انفتاح على الآخر، فالآخر هو العدو الذي يجب محاربته والقضاء عليه، وهو الخطأ والظلام الذي أما ينتمي لي واما اصفيه؛ لهذا السبب تجد كل الدول والحركات المتطرفة والإرهابية دولا وحركات مقاتلة، تقاتل أبناء جلدتها في داخل بلدانها، وتقاتل الأجانب خارجها، وتهدد السلم والأمن الدوليين بشكل خطير للغاية.

٥-ترسيخ رابطة المواطنة.

كما أكدنا في كثير من الدراسات السابقة، فانه "على الرغم من كثير من أوجه القصور والتقصير التي عانى منها ولا زال العقل البشري، الا انه استطاع ان يبتدع أرقى اختراع لتنظيم الحياة بين بني الانسان على الأرض، ذلك الاختراع هو: الدولة الحديثة، أو ما يسمى بدولة القانون والمؤسسات، والتي تستوعب شعبها بصرف النظر عن الانتماءات والأفكار والاثنيات.

فتحويل الدولة من أداة بيد جماعة دينية أو عرقية أو أيدولوجية متغلبة تعمل لخدمتها الى مؤسسة هدفها خدمة جميع مواطنيها بصرف النظر عن مسمياتهم، يمثل أكبر قفزة في تاريخ البشرية نحو أنسنة وجودها بشكل حقيقي، ولجم توحشها وافتراسها من قبل بعض افرادها للبعض الأخر.

والسر الجوهري في نجاح هذه القفزة هو تغيير نوع العلاقة التي تربط الفرد بدولته، من علاقة يحكمها الاستعباد والخضوع المفروض من جماعة محددة على غيرها من

الجماعات الى علاقة تحكمها المواطنة المتساوية كبديل عن الانتماء الديني أو القومي أو الأيديولوجي أو غيره". [١]

ان المواطنة كرابطة قانونية تحدد حقوق وواجبات المواطن في علاقته مع الدولة التي يعيش فيها شكلت بديلا نوعيا لأي رابطة أخرى يحكمها الخضوع والاكراه، وتُسلب فيها كرامة بعض الافراد على يد أفراد آخرين يعيشون معهم تحت مظلة الوطن الواحد. وتزداد القيمة الإيجابية لرابطة المواطنة مع تبدل دور المواطن من مواطن عادي (**Citizen**): يركز على حقوقه قبل أي شيء آخر، الى مواطن فعال (**Active citizen**): في الوقت الذي يطالب بحقوقه يكون حريصا على الإيفاء بالتزاماته اتجاه دولته، ثم الى مواطن فعال مبادر (**Proactive citizen**): يكون شريكا فاعلا في الارتقاء بمنظومة حقوقه وواجباته بالشكل الذي يحقق مصلحته ويحافظ على المصالح العليا لدولته، بل وفي اتخاذ القرارات المصيرية التي تقرر ذلك على قدم المساواة مع غيره من المواطنين سواء كانوا حكاما ام محكومين. [٢]

ومع وجود المواطنة الحقيقية الصالحة تتحول" منظومة القيم الأخلاقية من منظومة داعمة للكراهية والانقسام والعداوة الى منظومة مدنية حضارية تحفز على المبادرة الفردية والجماعية، وترسخ أسس المحبة والتعايش والتعاون وقبول النقد والنقد الذاتي بين الافراد لتطوير الحياة بكل ما فيها من مؤسسات ونظم وقوانين وعلاقات وأمزجة، بل وتوظيف كل شيء يحيط بهم لتحقيق هدف التطور والتقدم الى الامام من معارف وثروات وطاقات وفرص، فما يحرك الناس هنا هو الرغبة العارمة والشغف المستمر في تقدم المجتمع بكل افراده وجماعاته، وليس تقدم فرد او جماعة على حساب بقية الافراد والجماعات". [٣]

فالعلاقة بين المواطنة ووجود القيم المدنية المناسبة لها " تشكل اليوم معيارا للحرية الحقيقية، ومقياسا على كون الناس في دولهم هل هم مواطنين احرار فعلا، ام انهم مجرد رعايا يرزحون تحت عبودية جماعة ما... ومن العبث البحث عن مواطن فعال

---

(١) خالد عليوي العرداوي، المواطنة والقيم المدنية، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة كربلاء، تاريخ الزيارة: الاحد ٦ شباط-فبراير ٢٠٢٢ الساعة الثالثة عصرا، الرابط الالكتروني:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/08/15/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9% 82% D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86% D9%8A% D8%A9/

(٢) يُنظر للمزيد حول موضوع المواطنة كل من: إيمان عز الدين إبراهيم عبد اللطيف، "القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها"، (ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية-كلية التربية ،٢٠١٣)، ص٥٦ وما بعدها. ديفيد هيلد، *نماذج الديمقراطية*، ترجمة فاضل جتكر، الطبعة العربية الاولى، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٧٠وما بعدها.

(٣) خالد عليوي العرداوي، المواطنة والقيم المدنية، مصدر سابق.

مبادر في دولة رعايا وعبيد؛ فالمواطن الفعال هو نتاج مواطنة ناجزة، كما هو ابن منظومة قيم مدنية راقية. فضلا على ذلك، لا يمكن تصديق أي حديث عن بناء الدولة في الشرق الأوسط عموما، وفي العراق بشكل خاص، ما لم تكن بوصلة البناء ذاهبة باتجاه المواطنة الحقيقية لإنتاج القيم المدنية الحضارية". (١)

ولكن ترسيخ هكذا مواطنة غير ممكن بدون سيادة منهج الاعتدال بين الافراد في علاقاتهم المتبادلة: البينية (فيما بينهم)، والعمودية (بينهم وبين السلطات الحاكمة)، فبدون الاعتدال تجف منابع القيم المدنية، وتضمحل قوة الفعل الإبداعي والتأثير الإيجابي للمواطنة. ان غياب الاعتدال، يعني تنامي التطرف في القيم وانماط السلوك، ومع وجود التطرف تفقد القوانين والمؤسسات والعلاقات البوصلة الموجهة لها نحو السلم الاجتماعي، ويغرق المجتمع في دوامة من الصراع والتنافر والاكراه البغيض المدمر.

٦-الارتقاء بنمط القيادة السائد.

تبرز أهمية الاعتدال والقيم المدنية المرتبطة به –أيضا- من خلال الارتقاء بجودة القيادة في المجتمعات عموما، ففي مجتمع يسوده الاعتدال، وتنظم القيم المدنية الصالحة أفكار وسلوك افراده، ستجد أن القيادة ستتحسن نوعيتها؛ فـ" الزعماء والقادة –غالبا-هم انعكاس عملي للمجتمع الذي يحكمونه، فهم انما يصلون الى مناصبهم من خلال دغدغة الأشياء التي يعتقدها ويؤمن بها المجتمع، بل هم يوظفون هذه الأشياء في اكتساب المزيد من القوة والنفوذ واقصاء الخصوم، وعندما تكون قيم المجتمع قيما غير مستقرة وتقليدية تحكمها روابط أولية بدائية تحدد هوية الافراد والجماعات بشكل ضيق ومتشنج، وتسيطر عليه سلوكيات تمجد العنف، وتشجع كراهية الآخر، سواء كان شريك في الوطن ام كان شريك في الإنسانية، وتحول السفاكين والفاسدين وتجار الحروب الى أبطال شعبيين، عندها من الطبيعي ان يتصدر مشهد القيادة والزعامة في هذا المجتمع قادة وزعماء يتماهون مع قيمه، وفي الغالب تجدهم انفعاليين، وغير متزنين، ولا يقيسون الحرب والسلام الا بمقياس القيم الاجتماعية التي اوصلتهم الى الصدارة، وسيجر مثل هؤلاء الحمقى المأزومين الويل والدمار لمجتمعهم الذي يتحمل معهم المسؤولية الكاملة عما آل اليه حاله". (٢)

ولكن مع وجود فضيلة الاعتدال وترسخ منظومة القيم الحضارية " سيفرز هذا المجتمع تلقائيا من بين أفراده المؤمنين بقيمه زعماء وقادة يتحلون بالعقل والحكمة والمرونة المطلوبة، فلا تسيرهم الانفعالات والقرارات المرتجلة والسريعة، ولا تستولي على تفكيرهم عقد الاختلاف ومشاعر الكراهية، ويقدرون بدرجة عالية قيمة الانسان، أي انسان ككائن ومخلوق فريد من الضروري احترامه وحفظ كرامته،

(١) المصدر نفسه.

(٢) خالد عليوي العرداوي، القيم المدنية وبناء السلام الدائم، مصدر سابق.

بصرف النظر عن الاختلاف معه، كما يحترمون قيمة البناء الحضاري لمجتمعهم، وقيمه المدنية التي تحتاج الى الحفاظ عليها واستمرارها بعيدا عن مغامرات الحروب والنزاعات الانية المزعزعة...ان السعي نحو إيجاد منظومة القيم المدنية الراسخة من قبل الافراد والجماعات انما هو الطريق الانجع الى تصدر الأفضل من بينهم للزعامة والقيادة أولا، وعندما يكون الزعماء والقادة هم الأفضل، عندها ستكون أنماط تفكيرهم وسلوكياتهم وقراراتهم منصبة على تطوير وحماية المجتمع لا على تقطيعه واغراقه بالعنف والفساد والفوضى، وعندها سيضع هذا المجتمع اقدامه على الطريق الصحيح نحو التقدم، ويحدد بوصلة تفوقه واقتداره.[١]

III. المحور الثالث

الشروط المطلوبة لترسيخ منهج الاعتدال في العراق

على الرغم من أن الاعتدال يمثل حاجة حضارية إنسانية، فأن شروط ترسيخه وتعزيز منهجه تختلف من بيئة الى أخرى، ومن مجتمع ودولة الى مجتمع ودولة غيرهما. وبقدر تعلق الامر بالعراق، آخذين بالحسبان ظروف تشكل المجتمع والدولة في هذا البلد، وتطورات الأوضاع بعد الغزو الأمريكي له سنة ٢٠٠٣، وما افرزه من نتائج، وتركه من آثار على بناء المجتمع وتشكيل نظام حكمه، نجد أن الحاجة العراقية الى الخطاب السياسي-الاجتماعي المعتدل، والعمل بمنظومته القيمية –فكرا وسلوكا-تفوق حاجة غيره من البلدان الى حد بعيد، لاسيما مع ما يمتاز به هذا البلد من تنوع اجتماعي كبير، يجعله بحق موزائيك اجتماعي مصغر للشرق الأوسط الإسلامي بكامله، الى درجة ان ما يجري على ارضه تمتد تأثيراته الإيجابية ام السلبية الى محيطه الإقليمي بكامله.

وعليه، فان الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي ومنع تنوعه من التشظي والتناحر، بل وحماية مصالح العراق العليا وسيادته واستعادة دوره الإقليمي والدولي المؤثر يقتضي سيادة منهج الاعتدال في كل مفصل من مفاصل الدولة: من خطابها السياسي والاجتماعي وبنيتها الثقافية العامة، الى مؤسسات حكمها وصياغة أنظمتها القانونية، وتوزيع الدخل والثروة بين افرادها، فضلا على قيمها السائدة وعلاقاتها العمودية والبينية داخل العراق وخارجه. لكن تحقيق هذا الهدف الكبير لا يتم صدفة، ومن دون جهود تبذل في سبيله، ومن بين هذه الجهود هو توفير الشروط المطلوبة للوصول اليه، ويمكن تحديد أبرز هذه الشروط بما يأتي :

١-وجود مشروع سياسي معتدل.

مشكلة الدولة العراقية الحديثة عموما، ومرحلة ما بعد سنة ٢٠٠٣ على وجه الخصوص، هو افتقار منظومة الحكم الى وجود مشروع سياسي معتدل واضح المعالم، تتشكل على أساسه مؤسسات الحكم، وتنظم القوانين التي يحتاجها الافراد،

(١) المصدر نفسه.

وتدار العلاقات فيما بينهم من جهة، وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى، وتترسخ القيم الفكرية والسلوكية للمجمع... بل على الرغم من وجود الهياكل الشكلية للسلطة الديمقراطية (مؤسسات، قوانين، تعددية قوى سياسية، انتخابات) استنادا الى نصوص دستور سنة ٢٠٠٥ النافذ، الا ان العملية السياسية تكاد تفتقر الى نظرية سياسية شاملة يمكن الارتكاز عليها، ناهيك عن وجود مشروع سياسي ينبثق عنها، لذا ساد الصراع والتنافر بين الأطراف السياسية والاجتماعية، ووصل بعض الأحيان الى حافة الحرب الاهلية المدمرة، والتي استفادت منها التنظيمات الإرهابية في إيجاد موطئ قدم لها في البيئة العراقية، وتوظيفها بشكل خطير وضع وجود الدولة نفسها على حافة الهاوية بعد موجة العنف الإرهابية التي عمت المدن العراقية بعد سيطرة تنظيم داعش على الموصل سنة ٢٠١٤ .

وإزاء هذا الواقع السياسي والاجتماعي المعقد والمشحون بالعواطف السلبية، لا يوجد ما يحول دون انحداره مجددا الى حافة الهاوية او ربما السقوط فيها الا اصلاح العملية السياسية نفسها من خلال معالجة الخلل الجوهري فيها بإيجاد مشروع سياسي معتدل، ومتفق عليه لبناء الدولة، يلتزم الجميع بثوابته، ويحترم قواعده بصرف النظر عن مدى تحقيقها لمصلحة هذا الطرف او ذاك. فوجود هكذا مشروع ينخرط فيه الجميع من افراد وجماعات، ونخب وزعامات ومؤسسات، وفي جميع مجالات الحياة كالفقه والسياسة والاجتماع وعلم النفس والتاريخ والاقتصاد والاعلام والتربية والتعليم وغيرها، يعد ضرورة لازمة لتحويل الخطاب المعتدل من خطاب نخبوي ضيق الى خطاب شامل تدعمه كتلة تاريخية عريضة ومتنوعة الانتماءات من الفقهاء، والأكاديميين، والسياسيين، والإعلاميين، وجماعات المصالح وقوى الضغط، والافراد وغيرهم.

ان ايجاد كتلة اجتماعية مؤمنة بالمشروع السياسي المعتدل كفيل في الأمد المتوسط والبعيد بنقل قيم الاعتدال من المستوى الفردي المحدود الى المستوى المجتمعي الشامل، لتترسخ في عادات وتقاليد الافراد والجماعات، وتحدد أنماطهم الفكرية والسلوكية، وتهذب طباعهم، وتمد جسور الاحترام والثقة فيما بينهم. اما في حال غياب هذا المشروع، فالبديل مشاريع أخرى دافعها الاقصاء والتطرف، وأحيانا الغلو، وهدفها تحقيق مصالح ضيقة خاصة، على حساب مصالح العراقيين العليا، مما ينذر بالمزيد من البروز لثقافة العنف بكل ما تتركه من نتائج مدمرة.

٢ـ قيادة سياسية مناسبة.

في الدول التي تشبه العراق حيث عاشت لوقت طويل تحت حكم اوتوقراطي مقيت، وعانى مجتمعها من العديد من الاستقطابات المذهبية والدينية والعرقية، فتركت لديه كم هائل من الذكريات المشحونة بالغضب والقهر والشعور بالمظلومية، لا يكفي وجود المشروع السياسي المعتدل، وإقامة المؤسسات الدستورية الحرة، والانفتاح الديمقراطي لجعلها تنسى ماضيها وتسير بطريقة معتدلة في تشكيل قيمها ومؤسساتها

وعلاقاتها، بل على العكس قد تخلق مظاهر الديمقراطية الناشئة مزيد من الفوضى الناجمة عن هيمنة الاغلبيات الرئيسة على قرارها ومصيرها السياسي، لا سيما عندما تكون هذه الاغلبيات مسلحة جيدا، وتعمل مستغلة غطاء الدولة ومؤسساتها.
فهذه الدول كما قال (ارنت ليبهارت) بحاجة الى تغيير المجتمع أولا، كمنطلق لخلق الإرادة الاجتماعية المشتركة التي تساعد على تغيير شكل الحكم. (١)
ولكن لا يمكن ضمان تغيير المجتمع بدون وجود الزعامات المناسبة التي لديها المؤهلات الكافية لاستيعاب حجم الضرر الذي احدثه الماضي في بنية مجتمعها على مختلف الأصعدة، وطبيعة احتياجاته الآنية والمستقبلية اللازمة لجعله يتجاوز كل ما يعانيه من جروح ومشاعر غاضبة من السلطة وشركاء الوطن الاخرين، ووضعه في النهاية على المسار الصحيح نحو بناء ثقافة الاعتدال والتعايش والشعور بالمسؤولية المشتركة في بناء الدولة والحفاظ على مكتسباتها ومؤسساتها.
فدور الزعامات في المجتمعات المتعددة والتي عاشت صراعا مريرا بين اطيافها المتنوعة هو ان تدرك ان القوالب الجاهزة من الديمقراطية المستوردة لوحدها لا تقضي على الصراع ولا تعزز بناء الدولة، وان عليها ان تتحلى بالسمات التي ذكرها (ليبهارت) في حديثه عن الديمقراطية التوافقية، وهي(٢):
- شعور كافي بالالتزام بصون وحدة الدولة، واحترام الممارسات الديمقراطية.
- الاستعداد للانخراط مع غيرهم من قادة المجتمع في الجهود المشتركة، استنادا الى منهج الاعتدال والحلول الوسط.
- ضمان ثقة اتباعهم (المكونات التي يمثلونها) بهم ودعمهم لهم.
- ان تتصف بقدر من التسامح يفوق اتباعهم، وبالقدرة على حمل الاتباع على مجاراتهم، وهذا لا يتحقق الا بوجود الثقة اللازمة المذكورة في الفقرة السابقة.
ان المجتمعات المماثلة للمجتمع العراقي تتطلب طرازا فريدا من القيادة السياسية، لا تكون فيه القيادات عاملا مشجعا على المزيد من الاستقطاب والتحريض على القطيعة بين الفرقاء سواء كانوا افرادا ام مؤسسات، فعندما يحمل الزعماء والقادة نفس العقلية المأزومة التي يحملها الافراد البسطاء العاديين يفقدون سمتهم المهمة كرجال دولة مؤهلين لتوحيد شعبهم، والمحافظة على مصالح دولتهم، ويتحولون شيئا فشيئا الى زعماء مافيات وطوائف يدافعون عن مصالح اتباعهم الضيقة، ولو كان الثمن التضحية بمصالح الدولة العليا، ومصالح بقية المواطنين، فتكون النتيجة مزيدا من الاستقطاب والفوضى في ظل مظاهر شكلية لديمقراطية عاجزة عن اصلاح الضرر، وردع التجاوز على القانون والمؤسسات، والثروات العامة.

---

(١) يُنظر: آرنت ليبهارت، *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، ترجمة حسني زينه، ط١، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٤٥.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص٨٧.

لقد افتقر العراق –للأسف-بعد سنة ٢٠٠٣ لهذا الطراز من القيادة السياسية، ولذا تخبطت تجربته الديمقراطية كثيرا، وفشلت في التطور نحو ديمقراطية مستقرة راسخة، بل وزادت المحفزات الدافعة باتجاه الانقسام والتباعد بين اطيافه الاجتماعية-في بعض الأحيان-وما لم تبرز الى الميدان قيادة سياسية تتحلى بالمؤهلات اللازمة لتبني مشروع الاعتدال ووضعه موضع التطبيق، فالنتائج ستبقى كارثية وسيعاني منها الجميع بلا استثناء.

٣-بنية ثقافية داعمة.

يتصف المجتمع العراقي بكونه لا زال مجتمعا تقليديا، في الاغلب الاعم، حيث الروابط الأولية (العشيرة، القبيلة، المذهب، العرق) تتحكم بتفكير الافراد، وترسم ملامح امزجتهم وطباعهم، وغالبا ما تتصف المجتمعات التقليدية بسمتين بارزتين هما: التعصب، والجمود. فالتعصب يجعل الفرد سريع التأثر والحماسة العاطفية، وهو عندما يترافق مع وجود البيئة غير الصحية، والمحرضين الهدامين يدفع صاحبه الى التطرف في أفكاره وسلوكه، لذا تراه عندما يتبنى وجهة نظر ما او يدافع عن موقف ما لا يفكر كثيرا في احتمال كونه على خطأ، وانما يظن انه دائما على صواب، فيما يكون الاخرين على خطأ دائما. هكذا سمات شخصية تنتزع من صاحبها قدرته على التنازل للأخرين وقبول الحوار معهم، وغالبا ما يجري شيطنتهم واتهامهم بشتى الاتهامات وتحت مختلف الذرائع والحجج. اما الجمود، فانه يغلق المجال الثقافي امام المجتمع لقبول التغيير، والتخلص من عادات وتقاليد الاسلاف غير المفيدة، فتصنع الذات لنفسها جدارا امام التغيير، حتى لو كان إيجابيا، وتعيد تكرار ما تعودت عليه، حتى لو اثبتت التجارب مرات ومرات انه خاطئ او لم يعد مناسبا للزمن الحاضر.

وعندما يتآزر التعصب والجمود مع بعضهما البعض تكون المحصلة مجتمعا معقدا مأزوما شديد التأثر العاطفي، وسريع الاستجابة للمحرضين الذين يوظفون ذكريات الماضي لتحقيق مصالح آنية ضيقة، فتكون البنية الثقافية لهكذا مجتمع غير داعمة للجديد، لاسيما عندما يتطلب الجديد قيما أكثر رفقا وانفتاحا على الاخر، كمنهج الاعتدال.

نعم قد يجادل البعض ان مجتمعنا بحكم مرجعيته الإسلامية لديه رصيد لا بأس به من النصوص والروايات ذات المضمون المعتدل، ولكن للأسف التجربة التاريخية في الحكم، وخصوصية المجتمع وعلاقاته لم تستثمر كثيرا هذه النصوص والروايات، بل على العكس جرى كثيرا التركيز على ما يناقضها من نصوص وروايات أمكن توظيفها بصورة مغايرة، وبما يصب في مصلحة التطرف والعنف، بل وفي مصلحة الاعمال الإرهابية التي مزقت المجتمع وفككت لحمته وتماسكه الإنساني.

ان استمرار هكذا بنية ثقافية غير داعمة شكلا ومضمونا لمنهج الاعتدال لن يرسخ دعائم هذا المنهج ويكتب لها الثبات والاستمرار، لذا من مصلحة الجميع بعد توفير

العاملين الأول والثاني (المشروع المعتدل والقيادة المناسبة) التحرك الجدي على مستوى الخطاب الديني والسياسي نحو اجراء مراجعة شاملة لما تعانيه البنية الثقافية السائدة من عيوب وثغرات، خاصة فيما يتعلق بتوظيفها للنصوص والروايات؛ لغربلتها واستحضار المناسب منها لمنهج الاعتدال بمختلف ابعاده، مع الحرص على الارتقاء بمستوى وعي المجتمع وتوظيف روابطه الأولية بما يحقق هدف بناء دولة الانسان، تلك الدولة التي يقف جميع الافراد فيها بمساواة عادلة منصفة امام القانون في الحقوق والواجبات، بعيدا عن قيود التعصب واغلال الجمود. فإيجاد بنية ثقافة داعمة للاعتدال فكرا وسلوكا امر لا يمكن المساومة عليه، ولا يمكن تأجيله لمن يرغب في تحويل التنوع الى قوة، والتعددية الى قيمة مضافة دافعة باتجاه الارتقاء الحضاري.

٤ـ انفاذ سلطة القانون.

كيف يمكن لمجتمع ما التفكير بطريقة سليمة، والثقة بقيمه السائدة، ومؤسساته وعلاقاته وقياداته، عندما تكون سلطة انفاذ القانون في هذا المجتمع ضعيفة او محدودة؟

ان مثل هذا المجتمع تضطرب فيه الأمور بشكل شديد، وينتشر فيه الفساد بطريقة كارثية، فوفقا لـ (مايكل جونستون) يرتبط الفساد بضعف المؤسسات الحكومية، وضعف الأخيرة يضعف سلطة انفاذ القانون، وضعف سلطة انفاذ القانون سيقوي شوكة الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة)، بل وفي بعض الحالات يدفع الى الاعتماد على المافيات والجيوش الخاصة، وهذا الحال يجعل النخب غير الآمنة أكثر جشعا وضراوة.(١)

وعندما يسود الفساد وتقود العلاقات الفاسدة القرارات الحكومية والسياسية " فان القيم والمشاركة الديمقراطية تصبح غير ذات أهمية، وتحجب الفرص عن أولئك الذين هم في أمس الحاجة اليها"، وعندها تتعرض الحقوق والحريات المدنية الى الخطر الشديد.(٢)

ان ضعف سلطة انفاذ القانون، تعني مصادرة قدرة المجتمع على حفظ حقوقه وحرياته ومغادرته لشريعة الغاب بين افراده ومكوناته، ومع ضعف هذه السلطة لن يكون المجال متاحا بأريحية وأمان للحوار المعتدل، وسوف يُنظر الى الرفق والتسامح وقبول الحوار مع الاخر على انها مظاهر للضعف والخنوع، وللحلول الوسط على انها تنازل غير مرغوب فيه، وسيتصدر مشهد القيادة ليس أكثر الناس حكمة وكفاءة واعتدالا، بل اكثرهم قوة وتعصبا وتطرفا.

---

(١) يُنظر: ما يكل جونستون، *متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية*، ترجمة نايف الياسين، ط ١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨)، ص٨٨.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص٥٥.

وفي العراق اثبتت الاحداث منذ سنة ٢٠٠٣ الى الوقت الحاضر ان البلد يعاني من ضعف واضح في سلطة انفاذ القانون، جعلت نصوصه ومؤسساته تفقد قدرتها على التأثير وإصدار الاحكام بعدالة وجرأة، وغالبا ما تم خرق النصوص الدستورية والقانونية لدواعي سياسية لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. وبقاء هذا الوضع على حاله يعرقل الطريق امام منهج الاعتدال، ويجهض أي محاولات فردية او جماعية تهدف اليه، فهذا المنهج بحاجة الى الامن والاستقرار لتمتد جذوره عميقا في الوجدان الاجتماعي، ويصبح عوده أكثر قوة ومتانة، وبيئة الخوف والفساد التي تحكمها شريعة الغاب ليست المكان المناسب لذلك.

٥-استراتيجية شاملة للتنمية.

في هذا البحث نفهم التنمية بنفس الطريقة التي فهمها بها (أمارتيا صن) عندما قال: التنمية تعني " إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، واهمال المرافق والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع"[١]، وان" افتقاد الحرية الاقتصادية من شأنه أن يرعى ويغذي افتقاد الحرية الاجتماعية تماما مثلما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية يمكن أن يرسخ ويعزز افتقاد الحرية الاقتصادية". [٢]

وأهمية هذا الفهم للتنمية هو انه يربط ربطا محكما بين حقائق الواقع الاقتصادي وانعكاساته الاجتماعية والسياسية، فإدراك الانسان المرهق بنقص حاجاته الأساسية للحرية والقيم المدنية لا يتشابه اطلاقا مع إدراك الانسان المشبع لها، وعليه لا يتماثل سلوك الفقراء والمعوزين والمفتقرين للتعليم مع سلوك أولئك الذين هم اوفر حظا منهم في هذه المجالات، لاسيما عندما يقترن ذلك بوجود بيئة غير نظيفة تعاني من نقص الخدمات وتردي البنية التحتية وتخلف الواقع الاجتماعي.

ان وجود تنمية شاملة تطلق العنان لحرية الانسان وتحرره من قيود الفقر، والبطالة، والظلم الاجتماعي والسياسي، وتطور منظومة خدماته العامة والخاصة، وتوفر له الشروط الكافية للاستمتاع بالمساحة المتاحة له من الحقوق والحريات المحترمة، تعد من العوامل الضرورية لشعور الانسان بإنسانيته وحفظ كرامته، والاطمئنان لعيشه بطريقة أكثر اعتدالا وانسجاما مع محيطه، وكلما ضاقت مساحة هذه التنمية أو تعثرت في الوصول الى أهدافها كلما ازداد انطواء الفرد والمجتمع على الذات واتخذا موقفا أكثر تطرفا وعداء اتجاه الآخر.

لقد شكل غياب او فشل تحقيق التنمية الشاملة في البلدان النامية علامة فارقة من علامات تخلفها في جميع المجالات، لذا لم تسلم من السقوط في موجات التطرف

---

(١) أمارتيا صن، *التنمية حرية*، ترجمة شوقي جلال، (القاهرة: مكتبة الاسرة، ٢٠١٠)، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤.

والغلو والعنف القاسي على مستوى أنظمتها الحاكمة، كما على مستوى افرادها وجماعاتها، وكان العراق –ولازال-واحدا من هذه البلدان التي تعثرت فيها برامج التنمية، وانعكست نتائج ذلك بشكل خطير على المجتمع.

واليوم عندما نريد للفرد والمجتمع العراقي تبني منهج الاعتدال فكرا وسلوكا، فمن غير الممكن التبشير بذلك مع غض الطرف عن مستوى الفقر لدى الافراد الذي اقترب من ثلث سكان العراق بشكل عام، حيث بلغ نسبة٥٢ % في محافظة مثل محافظة المثنى، فيما وصل الى ٤٨% في الديوانية، و٤٤% في ذي قار، و٤٥% في ميسان، و ١٦% في البصرة، ٣٧.٧% في نينوى، و ٢٢.٥% في ديالى، ١٨% في صلاح الدين، و١٠% في العصمة بغداد، و١١% في بابل، و١٢% في كربلاء، و١٩% في واسط، و١٢.٥% في النجف، و٧.٦% في كركوك، وكانت محافظات اقليم كوردستان الثلاث(اربيل ودهوك والسليمانية) الاقل في نسبة الفقر حسب احصاءات وزارة التخطيط العراقية لسنة ٢٠١٨.(١)

كما لا يمكن تجاهل المستويات العالية للبطالة، لاسيما بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العراقية، وغياب العدالة في توزيع الدخل والثروة والفرص بين العراقيين، ولا يمكن تجاهل التدهور الكبير المزمن في البنية التحتية للخدمات، ناهيك عن المستويات العالية للإقصاء والتهميش واحتكار السلطة من قبل فئات محددة ...هذه المؤشرات وغيرها عند اغفالها والتبشير او الدعوة الى منهج الاعتدال، يجعل الامر مجرد دعوة نخبوية غير جذابة، وترفا فكريا غير مجدي مالم تقترن بالدعوة الى اعتماد استراتيجية شاملة للتنمية تحرر الفرد العراقي من الاغلال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يعاني منها؛ لجعله اكثر توازنا وهدوء في فكره وسلوكه ونظرته الى نفسه ومجتمعه والكون المحيط به. والعراق يمتلك كل المؤهلات الضرورية للقيام بهذه التنمية لو توفرت الإرادة السياسية لذلك، واقترنت هذه الإرادة برؤية استراتيجية واضحة لبناء الانسان والدولة.

٦-تحرير القرار السياسي من الاستقطاب الخارجي.

تتخذ الدول في العلاقات الدولية مواقفها وسياساتها بناء على مصالحها العليا، وتضع قواعد الحرب والسلام فيما بينها وفقا لمقتضيات هذه المصالح، نعم لا تخلو هذه المواقف والسياسات من ثوابت معينة تضعها الدول لنفسها في سياستها الخارجية، بل ان وجود هذه الثوابت يعد ضرورة لازمة لإعطاء هذه السياسة مصداقيتها وقوتها وثباتها، ولكن مع الإبقاء على استقلالية قرارها السياسي بما يحفظ وحدة وتماسك جبهتها الداخلية؛ ففقدانها لذلك بتأثير قوى خارجية سيضعفها بالتأكيد داخليا ودوليا.

(١) بلا اسم ناشر، وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، موقع وزارة التخطيط العراقية، تاريخ الزيارة: الثلاثاء ١٥/آذار-مارس/ ٢٠٢٢ السعة العاشرة مساء، الرابط الالكتروني:
https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360

ونظرا لموقع العراق الجيواستراتيجي المهم، وطبيعة المنطقة التي يوجد فيها، فانه معرض دائما الى تحديات خارجية قوية للغاية تحاول استقطابه الى جانب هذا الطرف أو ذاك على حساب طرف آخر، وغالبا ما كانت هذه الاستقطابات ذات طبيعة أيديولوجية او دينية تتقاطع وأحيانا تتصارع فيما بينها، ولا تتوقف تأثيراتها على حدود السياسة الخارجية للعراق، بل تمتد الى داخل المجتمع العراقي ذاته فتجعله يعيش حالة من الشظي السياسي والاجتماعي وفقا لها. ولأن الاستقطابات ذات البعد الديني والأيديولوجي لا يمكن التكهن والتحكم بمدياتها وحدودها، فإنها تجعل الانسان –أحيانا-يسقط فريسة سهلة في فخ الغلو والتطرف تحت ذرائع لا تخدم الا مصالح الاطراف الخارجية المستقطبة، وكل مغالاة وتطرف يقابلها مغالاة وتطرف أشد، وفي بيئة يختفي فيها ضابط القانون والمؤسسات تتحول هكذا مغالاة وتطرف الى إرهاب فكري او سلوكي خطير جدا.

ان بناء دولة عراقية معتدلة قيما وسلوكا وافكارا في بيئتها الداخلية والخارجية تبدو مهمة عسيرة للغاية ما لم يتحرر القرار السياسي العراقي على المستوى الحكومي والشعبي من الوقوع ضحية استقطابات خارجية توظفها دول معينة لتحقيق مصالحها الخاصة، وقد اثبتت الاحداث على طول تاريخ العراق، ولاسيما خلال عمر دولته الحديثة (منذ مطلع القرن العشرين)، وبعد سنة ٢٠٠٣ هذه الحقيقة بجلاء، فخسر هذا البلد بسببها من أنفس أبنائه وثرواته وسيادته واستقلاله ووحدته الكثير مما لا يمكن تعويضه ابدا، ولكن يمكن الاتعاظ منه بعدم تكراره والتطلع الى بناء دولة تستجيب أكثر لحاجات ومصالح شعبها.

صفوة القول: ان ترسيخ منهج الاعتدال في الحياة العراقية أمر ممكن جدا؛ لخصوصية موقع العراق الجغرافي وتكوينه الاجتماعي، وطبيعة نظامه السياسي الديمقراطي في الوقت الحاضر، ومعاناة شعبه الطويلة نتيجة التورط في سياسات خارجية غير صحيحة، لاسيما ان هذا الامر ستكون له انعكاسات إيجابية مفيدة للدولة ومواطنيها، الا ان تحقيق ذلك لن يتم الا بالنظر الى الشروط الستة المذكورة في هذا المحور على انها رزمة واحدة غير قابلة للتجزئة يكمل كل منها الاخر، اما المعالجات المجزئة، والسياسات غير المتكاملة، فسيكون مصيرها ضياع الوقت والجهد والوقوع في مزيد من الفوضى والتخبط.

الخاتمة

لقد خرج هذا البحث في خاتمته بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وكما يأتي:

الاستنتاجات:

١. ان الاعتدال من أمهات الفضائل، ومنهجه من أفضل المناهج الحياتية، بل هو المنهج الصائب لبناء الانسان والدولة معا، ولا يمكن الحديث عن بناء دولة عصرية متقدمة بدون ان يكون الاعتدال هو المرتكز المحرك لفكر وسلوك الانسان فيها، والضابط الأساس للعلاقة بين الافراد أنفسهم من جانب، وبينهم وبين نظامهم الحاكم من جانب آخر.

٢. تبرز قوة الاعتدال من خلال ما يتركه من تأثيرات إيجابية عميقة على منظومة القيم المدنية، تلك القيم التي تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ لكونها المقياس الدال على رقي الانسان والدولة واستعدادهما الحضاري للتطور والارتقاء وإيجاد الحياة الأفضل للبشر.

٣. يتطلب ترسيخ منهج الاعتدال في العراق شروطا محددة تم تحديد ستة منها في هذا البحث؛ بعدها الأبرز، وذلك لا يعني عدم وجود شروط أخرى دونها في الاهمية، وان عبقرية العقل العراقي تكمن في توفير جميع هذه الشروط لخلق البيئة المناسبة لهذا المنهج، وإزالة جميع العقبات التي تعترض طريقه.

التوصيات:

١. الدعوة الى منهج وخطاب الاعتدال ليست ترفا فكريا، بل هي حاجة حضارية لإنقاذ العراق –انسانا ودولة-من السقوط في فخ التطرف والإرهاب والفوضى في وقت حرج يعيشه العراق والشرق الأوسط والعالم.

٢. لا يمكن ترسيخ الاعتدال بدون وجود قوى داعمة من الفقهاء، والعلماء، والنخب الاكاديمية والتربوية، والزعماء السياسيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، وقادة الرأي العام، وأصحاب المصالح، وعامة الناس، بحيث تتظافر جهودهم فيما بينهم لإيجاد تيار معتدل مؤثر قادر على اقصاء التيارات المتطرفة والحلول مكانها في المبادرة واتخاذ القرارات ووضع السياسات المناسبة.

٣. يكتسب الاعتدال قوته من قوة القانون والمؤسسات الدستورية الديمقراطية، وعليه فان وجود قوى فوق القانون والمؤسسات ينسف أي مسعى لبناء المجتمع والدولة في العراق وفقا لمنظومة قيمية وسلوكية معتدلة، ويشكل حالة شاذة تحتاج الى وضع نهاية سريعة لها.

٤. الاعتدال ثقافة شاملة تبدأ من الاسرة وتنتهي بنظام الحكم، لذا فان ترسيخ منهجه داخل الاسر والمؤسسات التربوية والتعليمية والمساجد والمعابد والمراكز الدينية، ومن خلال الأنماط السائدة في إدارة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقيادة الأحزاب والكيانات السياسية، يعد أمر مهما للغاية، اذ لا يمكن الحديث عن الاعتدال بدون وجود الانسان المعتدل القادر على استيعابه وإدراك أهميته في بناء الذات والانطلاق منها لتحديد قواعد العلاقة بالآخر، وإدارة الافراد والمؤسسات.

قائمة المصادر

أولا: الكتب:

١. أبن منظور، *لسان العرب*، ج٩، ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٢. إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، ط٢، إستانبول: دار الدعوة، ١٩٨٩.
٣. أنطوان نعمة وآخرون، *المنجد في اللغة العربية المعاصرة*، ط١، بيروت: دار المشرق، ٢٠٠٠.
٤. آرنت ليبهارت، *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، ترجمة حسني زينه، ط١، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.
٥. أمارتيا صن، *التنمية حرية*، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: مكتبة الاسرة، ٢٠١٠.
٦. جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ط١، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.
٧. خالد عليوي العرداوي، *الاعتدال والارهاب من سيسبق من؟*، بيروت: دار السنهوري، ٢٠٢٠.
٨. الخليل بن أحمد الفراهيدي، *كتاب العين*، ط١، بيروت: مكتبة ناشرون، ٢٠٠٤.
٩. ديفيد هيلد، *نماذج الديمقراطية*، ترجمة فاضل جتكر، الطبعة العربية الاولى، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦.
١٠. سميح عاطف الزين، معجم *تفسير مفردات ألفاظ القرآن*، بيروت: الدار الأفريقية – العربية، ٢٠٠١.
١١. غاري هارت، *القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة محمد محمود التوبة، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥.
١٢. محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١.
١٣. ما يكل جونستون، *متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية*، ترجمة نايف الياسين، ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨.
١٤. ناصر حسين الاسدي، *جذور الارهاب: قراءة في ملفات التطرف*، كربلاء المقدسة مكتبة العلامة ابن فهد الحلي، ٢٠١٦.

ثانيا: الدوريات

١. خالد عليوي العرداوي، "الاعتدال السياسي في الاسلام"، مجلة رسالة الحقوق، كربلاء-العراق، كلية القانون-جامعة كربلاء، عدد خاص (٢٠١٢)، ص١٩٤-٢١٨.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١. إيمان عز الدين إبراهيم عبد اللطيف، "القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها"، ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية-كلية التربية، ٢٠١٣.

رابعا: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)

١. خالد عليوي العرداوي، القيم المدنية وبناء السلام الدائم، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة الاحد ٦ شباط ٢٠٢٢ الساعة الحادية عشر صباح، الرابط الالكتروني:
https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/25570

٢. خالد عليوي العرداوي، المواطنة والقيم المدنية، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة كربلاء، تاريخ الزيارة: الاحد ٦ شباط-فبراير ٢٠٢٢ الساعة الثالثة عصرا، الرابط الالكتروني:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/08/15/%D8%A7D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85-%D8% A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/

٣. بلا اسم ناشر، وزارة التخطيط تعلن عن تراجع معدلات الفقر في العراق، موقع وزارة التخطيط العراقية، تاريخ الزيارة: الثلاثاء ١٥/آذار-مارس/ ٢٠٢٢ الساعة العاشرة مساء، الرابط الالكتروني:
https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360